

Distr.: General
11 March 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص البيان الذي أدلى به الحاج أحمد تيجان كبه، رئيس
سيراليون، بمناسبة الافتتاح الرسمي لمقر المحكمة الخاصة لسيراليون، اليوم، الموافق ١٠ آذار/
مارس ٢٠٠٤، في فريتاون (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) جو ر. بيماغبي
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

بيان من الحاج أحمد تيجان كبه، رئيس سيراليون، بمناسبة الافتتاح الرسمي لدار
المحكمة الخاصة لسيراليون

فريتاون، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤

فازت سيراليون في عدد من المناسبات طوال تاريخها بموقع الصدارة بين أقرانها في
غرب أفريقيا، وباقي القارة، بل وفي العالم. وتتنوع هذه المناسبات ما بين إنشاء أول مؤسسة
للتعليم العالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبين توفير أول خدمة للبث الإذاعي
السلكي العام في غرب أفريقيا، وإصدار أول طابع بريدي مستقل ذاتي اللصق في العالم،
وإنجاب أول أفريقي يتقلد رتبة الفارس الجليلة في ما كان يعرف بالإمبراطورية البريطانية.

والآن تحتل سيراليون موقع الصدارة مرة أخرى. فهذا هي تدخل التاريخ في مجال
القانون الإنساني الدولي، وعلى وجه التحديد في مجال إقامة العدل في المرحلة الانتقالية. فقد
أصبحت سيراليون أول بلد ينشئ محكمة مختلطة مستقلة لتقديم المسؤولين عن ارتكاب
انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الوطني للعدالة. ولا يقتصر الأمر
على ذلك، وإنما يوجد مقر هذه المحكمة المختلطة داخل إقليم البلد الذي ارتكبت فيه الجرائم
المدعى بوقوعها. ولا عجب إذن في أن تسمى هذه المحكمة بالمحكمة الخاصة. ويمكن أن
يوصف الافتتاح الرسمي لهذا المبنى بأنه مناسبة خاصة. ومن ثم فإنني ممتن لسعادة القاضي
روبرتسون، رئيس المحكمة، لتوجيهه الدعوة إليّ لحضور هذا الاحتفال كضيف شرف،
ولافتتاح مقر المحكمة رسمياً.

وفي الوقت الذي نعز فيه بإنشاء هذه المؤسسة الفريدة ونشيد فيه بجودة التعاون بين
حكومة سيراليون والأمم المتحدة، لا يسعنا إلا أن نتذكر بعميق الأسف الظروف الاستثنائية
التي دفعتنا إلى شق هذا الطريق الجديد في مجال إقامة العدل. فلم يحدث على الإطلاق في
تاريخ هذا البلد أو في تاريخ غرب أفريقيا أن شهدنا مثل هذه الأعمال الوحشية الفظيعة
ترتكب ضد المدنيين الأبرياء على هذا النطاق. وقد لطخت هذه الأعمال صورة سيراليون
كبلد صغير وإن كان مسالماً ومحباً لغيره ومستنيراً.

وبغض النظر عن ذلك، وقبل وقت طويل من اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
لقرارات تؤكد ضرورة إجراء محادثات مع المتمردين، ومحاولة وضع نهاية سلمية للحرب،
وكذلك قبل أن يشترك المجتمع الدولي بوقت طويل في اتخاذ القرار الداعي إلى التفاوض مع

من ارتكبوا فظائع وحشية وإرهابية ضد شعبنا، كانت حكومتي قد بدأت بالفعل سلسلة من الحوارات مع قائد حركة المتمردين. وقد أبرمنا اتفاقيين للسلام معهم، ومنحنا قائدهم وغيره من أعضاء الحركة مناصب حكومية ورفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، فقد تمت مراعاتهم بأبلغ وأسخرى صورة يمكن تخيلها، إذ صدر بحقهم عفو عام.

وتجدر الإشارة في هذه المناسبة إلى المخاطر القضائية والسياسية التي واجهناها منذ خمسة أعوام عندما سمحنا لقائد المتمردين، العريف فوداي سنكوه، بأن يغادر منطقة الاختصاص القضائي هذه، حتى يتمكن من السفر إلى لومي لحضور محادثات السلام، رغم أنه كان قد أدين وصدر حكم ضده، وكان في انتظار أن تنظر محكمة الاستئناف بسيراليون في إدانته. وكان ذلك قرارا غير مسبوق، لم ينتبه إليه فيما يبدو المجتمع الدولي، بما في ذلك وسائل الإعلام الدولية. وكان القلق يساور شعب سيراليون من ألا يعود فوداي سنكوه مطلقا إلى سيراليون لمواجهة العدالة. بيد أن شعبنا الذي كان يتوق إلى السلام قد أيدني في هذا الصدد تأييدا بالغا، وسافر فوداي سنكوه، بعد أن أدين، خارج منطقة الاختصاص القضائي هذه.

ونحن جميعا نعرف ما حدث بعد محادثات لومي، فكيف يمكن لأي شخص أن ينسى أحداث أيار/مايو ٢٠٠٠، التي وقعت قبل مرور عام على اتفاق لومي للسلام، عندما أخذ احتمال إفلات المجرمين من العقاب يلوح بظروعة مرة أخرى أمام السكان المكثومين بالفعل؟ إن ما حدث في سيراليون لم يكن مجرد قضية داخلية. فهو قضية تهم الناس في سائر الأنحاء، بل وتهم الإنسانية. وفي رسالتي التاريخية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ذكرت له ما يلي:

”أعتقد أن الجرائم التي تشبه جرائم ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية في هذا البلد حسامة سوف تثير قلق جميع الناس في العالم، إذ أنها تنتقص انتقاصا كبيرا من هيبة القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وإني آمل أن تتمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من تقديم المساعدة لشعب سيراليون في تقديم أولئك المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الخطيرة إلى العدالة“.

ومن ثم، فإن هذه محكمة خاصة لسيراليون، وهي رمز لسيادة القانون وعنصر أساسي في عملية السعي إلى إحلال السلام وإقامة العدل وتحقيق المصالحة الوطنية لشعب سيراليون. كما أنها محكمة خاصة للمجتمع الدولي، ورمز لسيادة القانون الدولي. ولا شك في أنها ستساهم في فقه القانون الإنساني الدولي، وتحسن من عملية تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للبشر في كل مكان.

ولم تكن المحكمة الخاصة لترى النور دون التعاون الذي أبدته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة سيراليون وشعبه. ولهذا أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكري، أولاً للأمين العام للأمم المتحدة الذي سارع بالاستجابة إلى طلبي، وإلى مجلس الأمن الذي منحه مهلة لا تتعدى ٣٠ يوماً لوضع خطة تستند إلى الاقتراح الذي قدمته بإنشاء محكمة خاصة مستقلة.

وينبغي لي الآن أن أعترف بفضل هانس كوريل وأن أشيد به لمساهمته البارزة في إنشاء المحكمة الخاصة بصفته المستشار القانوني ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية. ونحن سعداء بأنه قد تمكن من الانضمام إلينا اليوم في هذا الاحتفال الذي يصادف نهاية خدمته في الأمم المتحدة. وعندما تستعرض، سيد كوريل، فترة عملك في الأمم المتحدة ستدرك أن إنشاء هذه المحكمة يندرج ضمن إنجازاتك الرئيسية.

كما نوجه الشكر للدول والمنظمات التي قدمت مساهمات مالية ومساهمات أخرى إلى المحكمة، ولأعضاء لجنة الإدارة لما قدموه من دعم ولما اضطلعوا به من مهام إشرافية. ويسعدني أن أرى ممثليهم في هذا الاحتفال.

ولا ينبغي لأحد أن يهون من جسامة المهمة الملقاة على عاتق هذه المؤسسة "الهجينة" والتحدي المائل أمامها والذي سيظل قائماً طوال فترة وجودها. فالعالم أجمع، لا سيما شعب سيراليون، سوف يرقب بدقة أعمال هذه المحكمة. وعلى المحكمة أن تكفل إقامة العدل، كما أن عليها، قدر الإمكان، من خلال إجراءاتها وأحكامها، أن تبديد أي أفكار تصورها على أنها أداة سياسية في يد حكومة معينة أو مجموعة معينة من الدول. وهذا أمر لا غنى عنه لنجاح المحكمة بسبب وجود أفكار، وتصورات خاطئة بشأن ما يسمى "بالخيط الرفيع" بين السياسة وإقامة العدل من ناحية، والسياسة الدولية والقانون الدولي من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بمسألة استقلال المحكمة ومصداقيتها، كان مجلس الأمن على حق في تشديده في القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، على أهمية كفالة النزاهة والاستقلال والمصداقية في العمليات القضائية للمحكمة الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بوضع القضاة والمدعين العامين.

وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد لكم سيادة الرئيس ثقتنا المطلقة في كفاءة ونزاهة جميع المعينين للعمل في دوائر وقلم المحكمة. كما أود أن أشيد ببرنامج التوعية الفعال الذي وضعتموه، والذي يجري تنفيذه في جميع أنحاء البلد. فهذا البرنامج اعتراف ضروري بما يلي: (أ) أن آلية المساءلة المعينة هذه آلية جديدة على شعب سيراليون؛ و (ب) أنها قد تزامنت

تقريبا مع سير العمل في نوع مختلف من أنواع إقامة العدل في الفترة الانتقالية، وهو النوع الذي تمثله لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة.

وإنني أوصي بشدة أن تواصل المحكمة برنامج التوعية أو الإعلام الذي تضطلع به، بل وأن تقوم بتعزيزه. وقد لاحظنا باهتمام التحسينات التي طرأت مؤخرا على إمكانية الحصول على المعلومات عن طريق موقع المحكمة على شبكة الإنترنت. ومن شأن مواصلة هذه التحسينات أن تكفل إبقاء جمهور المحكمة الخارجي أيضا على علم كامل ووثيق بأنشطة هذه المؤسسة الجديدة في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

السيد رئيس المحكمة، أود أن أطمئنكم إلى التزام حكومة سيراليون الكامل بإنجاح هذه المحكمة، وإلى أنها ستواصل تعاونها مع أجهزة المحكمة في جميع مراحل عملها، وفقا للمادة ١٧ من نظامها الأساسي. فهذا التعاون يخدم مصالح شعب هذا البلد؛ وبخاصة ضحايا الجرائم الوحشية المخول للمحكمة أن تحاكم مرتكبيها.

وأود أن أشيد بالمعماريين الذين قاموا بتصميم هذا المبنى المهيّب، وبأخصائي البناء والعمال وجميع من استعين بهم بشكل أو آخر للمساهمة في تشييد المبنى في هذه المدة الوجيزة. فتوافر بيئة عمل فسيحة ومريحة نسبيا كي تباشر فيها المحكمة الخاصة إجراءاتها من شأنه أن يعزز كفاءتها على وجه العموم.

وسوف تترك المحكمة الخاصة في نهاية فترة ولايتها تراثا تحمله حوليات إقامة العدل في سيراليون ويحمله المجتمع الدولي كما أنها ستهدب شعب سيراليون، في شكل هذا المقرر البديع، قلعة للعدالة.

ويشرفني أن أعلن رسميا افتتاح المقرر الجديد للمحكمة الخاصة لسيراليون.